الفصل الثالث: دور التكامل المغاربي في تعزيز الأمن الإقليمي

نتطرق في هذا الفصل إلى مختلف التحديات الأمنية التي تواجه المغرب العربي وتعيق من تطوره وتحول دون استقراره وأمنه، وبالتالي وجدت الدول المغاربية نفسها مجبرة على الاعتماد على العمل المشترك والدخول في تكتلات تجعلها تحقق تنمية في مختلف المجالات، هذا ما جعلنا نعرج على استراتيجيات المعتمدة من قبل الدول المغاربية من أجل مواجهة التحديات الأمنية.

المبحث الأول: أبعاد التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية

ينصرف هذا المبحث إلى دراسة جل التحديات الداخلية منها والخارجية الراهنة والكلاسيكية التي وقفت حائلا ولا تزال تحول دون تحقيق تكامل مغاربي ناجح، وتشكل تحديا في وجه الوضع الأمني على مستوى الأقطار المغاربية، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى: سياسية، اقتصادية وتحديات اجتماعية ثقافية، إضافة إلى التحديات الراهنة كالإرهاب و ثورات الربيع العربي التي أصبحت حاجزا أمام استقرار وأمن المنطقة العربية والمغاربية بصفة خاصة.

المطلب الأول: البعد السياسي للتحديات الأمنية المغاربية

تعتبر التحديات السياسية من المشاكل الداخلية للدول المغاربية و يمكن تقديمها بدءا بأزمة الشرعية ومصادر تكوينها ثم أزمة الديمقراطية إضافة إلى تأزم العلاقات المغاربية باعتبار السبب الرئيسي الكامن خلف دحض التعامل المغاربي هو التناقضات و التوترات السياسية التي تراوحت بين الاختلافات الأيديولوجية و التنازع على الحدود الموروثة عن الاستعمار، فقضية الصحراء الغربية –مثلا– لايزال حلها معلقا إلى يومنا هدا، أما الشرعية فهي توجد في كل وقت كفكرة عامة أو معتقد يسلم بها الأكثرية حول مصدر السلطة في المجتمع وحول من يمارسها وكيفية انتقالها، وتشير الشرعية إلى طبيعة السلطة العليا في البلد التي تتولى تسيير أمورها والتي يدين لها الأفراد المكونين للمجتمع بالإتزام السياسي، وعليه فإنها تتمحور حول

الاتفاق للوصول إلى القبول العام بالنظام السياسي القائم والاعتراف له بسلطته السياسية والرضا الجماهيري عنها[1].

وتحقيق الشرعية يتطلب أمرين متكاملين:

– الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف المجتمع بحيث لا تعتبر السلطة عن أهداف نخبوية فقط بل يجب أن يكون اهتمامها إلى تحقيق أهداف غالبية المجتمع.

– الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف، فالشرعية قاعدتها الممارسة وليس الوعود والخطب السياسية، وأساسها وحكمتها انه يمكن أن تضلل جميع الناس كل الوقت[2] ،بسبب أن الشرعية السياسية للسلطة في البلدان العربية لم تتحصل بالأساليب الديمقراطية أنها لا زالت تعاني من هذه الأزمة التي تعيق التطور في المجال السياسي، وهي ثلاثة أنواع:

– الشرعية العصبية: تبني السلطة بمصوغات قبلية أو عشائرية أو طائفية ويعتبر هذا النظام السياسي مغلقا يحد من حركية التطور و التراكم في المجتمع في المجال السياسي.

– الشرعية الدينية: مستمدة من تسويغ السلطة القائمة على أساس أنها حق ديني أي أنها تشرعن نفسها بالدين[3].

– الشرعية الوطنية: والقومية العربية فإنها تقوم على دعوة نهوض المجتمع يرتبط بمهمة إنجاز برنامج وطني سياسي وتنموي ، تحريري، وإنجاز برنامج قومي في مواجهة الصهيونية والنفوذ الأجنبية والدفاع عن مطلب الوحدة العربية، يمنحه الشرعية الثورية بديلا عن سواها من أنماط الشرعية.

---

[1] محمد عامر أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، (ليبيا: دار الرواد، 2002)، ص.62.

[2] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.29.

[3] علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.143.

هنالك جملة من الأسباب تؤدي إلى ضعف وفقدان الشرعية فقد تكون هذه الأزمة في أساسها مشكلة دستورية و مؤسساتية و من ثم تؤثر على المؤسسات السياسية أو شاغلي الأدوار وتبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية، وعليه فإن جوهر هذه المشكلة يدور حول الدور الصحيح لسلطة المركزية وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات وبين الجماعات المحلية، والأدوار الصحيحة للجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية بالإضافة إلى دور السلطة في دفع عجلة التنمية بكل جوانبها كما قد تكون أزمة تغير تحدث في فترة التحول في البنيان الاجتماعي وتعرض بناه التقليدية الرئيسية لتهديد. كما قد تكون نتيجة انهيار فاعلية النظام السياسي الشرعي الذي كان من قبل مستقرا وفشله في تحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والتطوير[1].

. أما فيما يخص المجتمعات العربية فمشكلتها، الشرعية والمتمثلة في ضعف العلاقة بين المجتمع والسلطة، وما يؤججه هو توغل السلطة واستخدمها للعنف والقهر كأساس لحماية بقائها الذي عجزة عن تحقيقه يرضى الشعب. وغياب الشرعية هو ما يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم الاستقرار وهو حال الأنظمة السياسية المغاربية، فالنظام السياسي في تونس، فقد كان مصدر الشرعية مستمد من الإيديولوجية القطرية الوطنية في الصراع الأجنبي، وكانت هذه الإيديولوجية مرتبطة برئيس التونسي آنذاك الحبيب بورقيبة[2]. أما الجزائر فالنظام السياسي فيها لم تسعه الشرعية التاريخية ولا الثورية أو الدستورية، أما الإخفاقات المتكررة في تحقيق الأهداف التي طرحها على المجتمع الجزائري، فكان الحل متمثلا في البحث عن شرعية جديدة تتفوق في الحصول على رضا الشعب أمام البدائل الأخرى المتمثلة في الجماعات الإسلامية، كذلك المغرب كانت تستمد شرعيتها من النصوص الدينية، كما سعت إلى التشبث باللبرالية كاستجابة للتحديات التجديد السياسية التي التزمت بها الحكومة.

. أما فيما يتعلق بأزمة الديمقراطية، فقد اقترح تعريف لها على أنها "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق

[1] خميس حزام والي، المرجع السابق، ص. 43.

[2] المرجع نفسه، ص. 107.

التنافس، وبالنسبة للمغرب العربي فقد توجهت إلى الانتفاع على الديمقراطية بواسطة الإقرار بالتعددية السياسية كبديل عن نظام الحزب الواحد، فالتغيير في الجزائر يؤرخ له بحادثين أساسيين انتفاضة 5 أكتوبر 1988، تبعها استقالة الشاذلي بن جديد والدخول في مرحلة التعددية وحركات الجبهة الإسلامية هو خلال المسيرات الدينية في 5 جوان 1991، وبعدها توقيف انتخابات 1992[1]. هو ما أدي إلى تعثر التجربة الديمقراطية وملازمها من خوف وتزايد الفقر والمشاكل الاجتماعية، وهي تجربة متعثرة في مخطط الإنعاش الاقتصادي والتدهور في المردودية التربوية والتعليمية، وتعرض النسيج الإجمالي إلى التفكك بسبب غياب القيادة الرشيدة وسنوات الدم، إضافة إلى الممارسة السياسية على مستوى السلطة والأحزاب، والصراع في ظل التحالفات، التنافس على تقاسم الريع والثروة وإدارة البيروقراطية التي تحكمها قيم النهب والرشوة والمحسوبية والجهوية، في إطار أرضية ثقافية وأخلاقية تشجع الفساد[2]. ويمكن استخلاص مجموعة من العقبات للتحول الديمقراطي في الجزائر، وهي عدم التوازن بين صلاحيات السلطات الثلاث.

. تفشي روح الزعامة والقداسة الشخصية الروحية الثقافية والجهوية والتاريخية في الأوساط الشعبية.

. الاختلاف حول مفهوم وأبعاد الفعل الديمقراطي.

. عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

. العدد المعتبر من المنتخبين ومسؤولي الأحزاب هم ذو أصول ريفية ماتزال ترسباتها تصنع سلوكياتهم التي لا تتناسب مع الفعل الديمقراطي المعلن.

. وكذلك أزمة الديمقراطية في المغرب، فالعلاقة بين الديمقراطية والحزب هي حتمية، حيث كان للأحزاب دور فاعل عقب استقلال المغرب، ليأتي الإعلان عن حالة الاستثناء ليهمش هذا الدور، ثم عاد مع انطلاق المسار الديمقراطي ثم عاد الضعف في الهيكل الحزبي في بداية الثمانينات، بسبب تعطيل منهجية العمل

[1] بوزيد بومدين، "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 11، (صيف 2006)، ص.63.

[2] المرجع نفسه، ص. 65.

الديمقراطي داخله إلى أن جاءت المبادرة الملكية. وما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية وعدم انفتاحه على النقاشات الداخلية أو على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها. ولقد كانت مبادرة الملك محمد السادس التي حاول من خلالها الدعوة إلى ترشيد العمل السياسي والحياة الحزبية، غير كافية لإصلاح الأحزاب، وتعاني من الأزمة القانونية وكذلك أزمة قيم ومبادئ وأخلاق[1]. وفيما يتعلق بالتحول الديمقراطي في موريتانيا، فتواجه تحديات تتمثل فما يلي:

. مدى حيادية الإدارة في الاستحقاقات الانتخابية: فالإدارة الموريتانية تفتقد إلى الشروط الموضوعية التي تسهل عمل اللجنة الوطنية المستقلة في الانتخابات. إضافة إلى الفساد المالي والإداري المؤسس في الإدارة وعدم كفاية وكفاءة العنصر البشري في الإدارة، وهو ما يؤثر على شفافية ونزاهة الانتخابات.

. ما شهدته موريتانيا من فساد مالي ويفسر تراجع القيم، وانهيار المنظومة القيمية إضافة إلى تشتت ولاء المواطنين بين الدولة والقبيلة والمحيط الاجتماعي. وانحراف قيادات الحركات السياسية عن مبادئها، حيث أصبحت مدرسة للفساد المالي والإداري[2]. وهو متنافي مع ما دعى إليه المجلس العسكري الذي وصل إلى السلطة في أوت 2005 إثري انقلاب على الرئيس: "معاوية ولد سيد أحمد الطايع"، والذي قدما برنامجا للمرحلة الانتقالية نص على التالي:

. تعديل الدستور حول مدة الولاية وهو ما يتطلب استفتاءا.

. تنظيم انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة.

. محاربة الفساد وإصلاح العدالة.

. المصادقة على قانون يمنع رئيس المجلس العسكري من الترشح للانتخابات القادمة، وأعلن انسحابه فعلا من السياسة وتنحى الجيش وسلام السلطة للمدنيين لحماية النظام الجمهوري.

---

[1] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16، (أكتوبر 2007)، ص. 105.

[2] رشيد بن بيه، "الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي"، الحوار المتمدن، عدد 2717، (2009)، ص. 20.

بعدما اتجهت موريتانيا نحو الانفتاح على الديمقراطية والإقرار بالتعددية الحزبية السياسية أدى ذلك إلى ظهور الحركات الإسلامية في المغرب العربي ومن بين الخصائص المشتركة فهي المنطقة بين هذه الحركات هي:

. إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي.

. تعدد الأحزاب والحركات الدينية.

. لكن يعتبر الانفتاح نحو الديمقراطية مشكل فالتجربة الجزائرية دليل على خطأ التعامل مع الانفتاح الديمقراطي، فتراجع النظام السياسي عن الخيار الديمقراطي، جعل الإرهاب ينتشر فأصبحت منطقة المغرب العربي تشهد على سقف مكافحة الإرهاب، تحركات الغربية لاسيما الأمريكية على أعلا المستويات الدبلوماسية والعسكرية[1]. إضافة إلى أن الاختلافات بين النظم السياسية والترتيب أولوياتها أحد التحديات والمشكلات الأساسية، حيث أن الدول المغاربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث يغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو عير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل آلا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية، إضافة إلى احتكار المؤسسات الرسمية لكل أنواع المسؤوليات وتهميش دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني مما أفقدها فاعليتها في إطار اتحاد المغرب العربي وكان عائق أمام تحقيق دورها

[1] ناضم عبد الواحد جاسور، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، (عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع، 2001)، ص. 133.

في الوحدة المغاربية وتحقيق التنمية والبناء المغاربي المشتركة، ما يعني هذا أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني ودكتاتورية الأنظمة الحاكمة[1].

. ودائما في إطار التحديات السياسية الداخلية وإضافة إلى ما سبق ذكره نجد أيضا تأزم العلاقات البينية المغاربية التي تتميز عموما بالتوتر وذلك راجع إلى الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم تسويتها بشكل نهائي،

حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب التي تعد الأكثر خطورة بين دول المنطقة إلى أن تمت تسويتها عام 1992 بعد مصادقة المغرب على المعاهدة، إضافة إلى مشكلات الحدود الأخرى في دول المغرب العربي كالمشكلة بين الجزائر وتونس والتي تمت تسويتها في اتفاق مارس 1983، أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا، وتونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين.

وتتمثل خطورة هذه المشكلات في أنها برغم تسويتها تؤثر على العلاقات بين تلك الدول، وهذا ما تشهده إلى حدا لآن، فمثلا أزمة الصحراء الغربية مثلت ولا تزال تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة[2].

فهذه الأزمة التي كانت ولازالت تدفعنا إلى الإحاطة بالموضوع من أجل معرفة خبايا هتة المشكلة التي زعزعت استقرار المنطقة المغاربية.

. يقع إقليم الصحراء الغربية جنوب غرب شمال إفريقيا يحده شمالا المغرب والجزائر من الشرق الشمالي، موريتانيا شرقا وجنوبا، والمحيط الأطلسي غربا، يتميز الإقليم بمناخ زراعي شمالا وجاف جنوبا مع بعض الواحات. تقدر مساحة إقليم الصحراء الغربية بحوالي 270 كلم.

[1] ديدي ولد سالك، "اتحاد المغرب العربي، أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، عدد 312، (2005)، ص ص. 52- 69.

[2] احمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية، العدد 111، (1993)، ص ص. 239- 246.

سكانها منتشرين بين الأراضي الصحراوية التي سيطر عليها المغرب، وللمخيمات اللاجئين بتندوف الجزائرية، وحالات هجرة إلى الدول المجاورة.

يمتلك الإقليم أهمية إستراتيجية حيث أنه يطل على المحيط الأطلسي غربا والمفتوح على البوابة الشمالية لإفريقيا شمالا والصحراوي جنوبا، كذلك هي غنية بثروات الطبيعية مثل الفوسفات[1]. إضافة إلى إمكانية اكتشاف النفط على السواحل الصحراوية، كما يتنافس كل من النرويج، اليابان فرنسا واسبانيا على الثروة السمكية فيها.

تعرضت المنطقة الصحراوية خلال عامين 1884 . 1886م للهيمنة الاسبانية حيث استطاعت اسبانيا فرض سيطرتها على القسم الجنوبي من الصحراء الغربية المعروفة باسم وادي الذهب الذي يقع مقابل جزر الكناري، التي استولت عليه اسبانيا، أيضا عندما احتلت الإسبان شمال المغرب حصلت أيضا على المنطقة الشمالية من الصحراء الغربية المعروفة باسم الساقية الحمراء، وفي عام 1912 جرى تخطيط الحدود بين الممتلكات الفرنسية في موريتانيا والجزائر من جهة ومن بين الممتلكات الاسبانية في الصحراء الغربية من جهة أخرى وعلى الرغم من ذلك لم تعد اسبانيا أي اهتمام لهذه المنطقة، إلى حين وصولها إلى الداخل في عام 1934م. وعلى أثر اهتمام كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا بخروج الإسبان من المنطقة الصحراوية برزت منظمة عسكرية وهي جبهة البوليساريو لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، مناديه بتكوين دولة مستقلة بالصحراء الغربية وهذا كان بدعم من الجزائر في حين أن المغرب وموريتانيا يعتبران أنها أجزاء من كلتا الدولتين يجب استعادتها، ومن هنا وجدت الخلافات بين الغرب وموريتانيا من جهة والجزائر وجبهة البوليساريو من جهة أخرى[2].

---

[1] توفيق المدني، المغرب العربي بين الإتحاد والتجديد، دراسة سياسية تاريخية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2006)، ص. 53.

[2] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001)، ص ص.306.307.

وبعد أن أعلنت اسبانيا عن رغبتها في منهج الاستقلال للصحراء الغربية وبعد الاتفاقية الثلاثية بين المغرب وموريتانيا واسبانيا التي تنص على تقسيم الصحراء الغربية لسنة 1975 استنادا لتفسير قرار محكمة لاهاي الدولية التي تولت البحث في النزاع بين المغرب والصحراء الغربية، وقد أدى هذا الاحتلال الذي تم عن طريق المسيرة الخضراء إلى توقيع اتفاقية بين اسبانيا وموريتانيا تقتضي بتسليم الإقليم للدولتين بعد مرحلة انتقالية تدوم إلى غاية فيفري 1976 غير أنها احتلتا الصحراء الغربية قبل هذا التاريخ، وهو ما جعل الجزائر وجبهة البوليزاريو تعتبر اتفاقية مدريد غير صالحة، كما أعلنت جبهة البوليزاريو في 27 فيفري 1976 عن تأسيس الجمهورية العربية الديمقراطية باعتراف من الجزائر[1]. وبالتالي فإن النزاع الصحراء الغربية تحول إلى نزاع مسلح بسبب تعارض المطالب الإقليمية بين المغرب وموريتانيا من جهة، والجزائر البوليزاريو من جهة أخرى[2].

وقد قامت الجزائر بدعم البوليزاريو التي طالب باستقلال المنطقة، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى وسمت دولتها "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكانت تتلقى دعما وتأييدا من الجزائر بهذا الخصوص وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة وقد استطاعت هذه الجبهة التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب لذا قررت موريتانيا في عام 1979 الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء الغربية، عندما استغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت باحتلال الجزء الجنوبي الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي، واستمدت الاشتباكات ومواجهة بين الطرفين الصحراوي والمغربي حتى عام 1988 حيث وافق الطرفان المغربي وجبهة البوليزاريو على وقف إطلاق النار، على أن يجري استفتاء عام للسكان تحت

[1] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي، ([د.م.ن]: المؤسسة، المنشورات الوطنية للنشر والإشعار، 2002)، ص. 326.

[2] محمود رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، (بيروت: إفريقيا الشرق، 1999)، ص. 221.

إشراف الأم المتحدة بتقرير بموجبه مصير الصحراء الغربية وقد تشكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء وحصر السكان الذين يحق لهم الاستفتاء.

وما زالت قضية الصحراء الغربية تصعد حدة التوتر بين الدول المغاربية ونضع علاقاتها على المحك. ونضع التكامل المغاربي أمام تحدي مزمن ليس له نهاية ولا حدود[1].

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للتحديات الأمنية المغاربية

نتطرق في هذا المطلب إلى معالجة التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المغاربية الخمسة من تبعاتها واستغلال مواردها المتاحة من طرف الدول القوية اقتصاديا.

ويمكن تمييز سمتين أساسيتين لاقتصاديات الدول المغاربية وهي: ضعف الهيكل الاقتصادي إضافة إلى قصور البنية التحتية المشتركة.

-هشاشة الهيكل الاقتصادي: إن التعبير عن الهيكل الاقتصادي يتم من خلاله المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية تكوين الناتج المحلي وبالتالي في التشغيل والصادرات، حيث يكون الاقتصاد متوازيا في هيكله الاقتصادي عندما تتناسب المساهمة النسبية في القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، ويتم الربط بين طبيعة الهيكل الاقتصادي وتقدم الدولة، التي ترتفع فيها نسبة المساهمة الجزئية لقطاع الإنتاج الأولي الذي يشمل الزراعة والصناعة الاستخراجية وتنحصر عملية الإنتاج في الحالة الأولى دون تحويلها عن طريق الصناعة التحويلية الأمر الذي ينعكس على المجال الزراعي، فتخلف الصناعة يؤدي إلى بدائية أساليب الإنتاج الزراعي، فسينخفض الإنتاج وبالتالي الدخل كما تنتفي إمكانية الاستفادة من القيمة المضافة المتحققة من استكمال العمليات الإنتاجية الزراعية وتحويلها إلى منتجات أخرى، فينخفض الناتج القومي ويعزز التخلف[2].

[1] محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص.310، 311.

[2] فليح حسن خلق، اقتصاديات الوطن العربي، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 75.

أما اقتصاديات الدول المغاربية فيتركز قطاع الصناعات التحويلية فيها على عدة مجموعات رئيسية أهمها صناعة الكيماويات والمنتوجات النفطية والبلاستيك والفحم الحجري والمطاط، تليها الصناعات الغذائية والمشروبات ثم المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية. وقد سجل أعلى نصيب لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب.

ويغلب على هذا هيكل الصناعات التحويلية في الدول المغاربية استخدام ما يتوفر من مواد خام في إقامة القاعدة الصناعية، حيث يلاحظ سيطرة الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط وبعض المعادن الأخرى على القواعد الصناعية في الدول المغاربية سواء على المستوى القطري أو الإجمالي وهو ما يطلق عليها بالصناعات الخفيفة، ويعكس هذا النمط لهيكل الإنتاج الصناعي مجموعة من الحقائق، أو لها الارتباط القوي بينما يتوفر للمنطقة ككل أو على المستوى الفطري من مواد خام أولية، وبين الصناعات التحويلية القائمة حيث تسيطر الصناعات البتروكيماوية في كل من ليبيا والجزائر وهما الدولتين النفطيتين في المنطقة، بينما تسيطر الصناعات الغذائية في الدولة ذات الاقتصاد الناشئ موريتانيا أما الصناعات النسيجية فتسود في تونس والمغرب، وعن الحقيقة الثانية التي يعكسها هذا النمط من الصناعات التحويلية هو تضاؤل الأهمية النسبية لصناعات الهندسية والمعادن الأساسية والمعدنية غير التعدينية والتي تسود نسبيا في تونس والمغرب، وهي صناعات تعتمد في المقام الأول على كثافة المدخل المعرفي من العلم والتكنولوجيا أكثر من اعتمادها على المواد الخام، وتضم هذه الصناعات مكونات الحاسبات والماكنات والمعدات والسيارات وهو ما يكسبها قدرات أعلى في المنافسة بالأسواق العالمية[1]، وقد ظهرت البقع الصناعية الأولى على الخريطة العربية في نهاية القرن الماضي، وبقيت الصناعة العربية آنذاك تابعة لأقطار المراكز الشمالية يمثل مصر، تونس، المغرب والجزائر، لكن باعتبار هذه الدول من العالم الثالث فقد تم النظر إليها من قبل أوربا على أنها متنافس لرأسمالها وتصريف منتجاتها، وقد جاء في عهد السبعينيات إدراك من أغلبية الأقطار المغاربية أن فجوة

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص. 110.

التصنيع ونقل التكنولوجيا المتطورة، والتكيف معها، يعتبر مقياس لدرجة النمو والتقدم[1]. كذلك كان هناك سعي إلى تطوير الصناعة التي كانت نواتها الأولى في المغرب العربي تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وقد كانت هذه النواة هشة نسبيا، وأمست نواة الاستقلال تفتقر إلى الصناعات الثقيلة وبعض القطاعات الصناعية، وبعد الحصول على الاستقلال السياسي لدول المغرب العربي، لجأت إلى تطوير هياكلها الصناعية وإحداث مراكز للتصنيع غير أن اقتصاديات الدولة المغاربية بقيت مختلفة لا سيما في الأقطار المركزية سبب الضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي مع تدهور شبه تام للمؤشرات الاقتصادية لأن الاختيارات السياسية الاقتصادية المعتمدة سابقا من طرف الدول المغاربية أحدثت اختلالات على مستوى التوازنات مع جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة وتطوير الصادرات في الصناعات الإستراتيجية من جهة أخرى، وقد ساهمت المديونية الخارجية في تعميق الفجوة[2]، بحيث تعاني دول المغرب العربي من مشكلة الديون الخارجية لكل من البنك الأوروبي للاستثمار وميزانية الممثلية الأوروبية والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الإقراضية العالمية، أدت هذه المشكلة إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب على ذلك من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، إذ تشير الإحصائيات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2000م أن مديونية الجزائر. مثلا كدولة من دول المغرب العربي. قد بلغت 20،4 مليار دولار و22.6 مليار دولار سنة 2003[3]،

[1] أحمد أو صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي: تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي، (الدار البيضاء: مطابع افريقيا الشرق، 1991)، ص. 33.

[2] عابد شريط، "الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 153، (بوليو2003)، ص 286.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص. 15.

وانتهت سنة 2013 بمستوى مديونية خارجية عمومية منخفضة غير مسبوق تاريخيا، فلم يتعدى 374.5 مليون دولار[1].

وتؤدي المديونية الخارجية لدول المغرب العربي إلى ترسيخ النتيجة المالية للدول الصناعية، باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول المغاربية كما تعمل على هيكلة الاقتصاديات المغاربية من خلال العوائق الإدارية والجمركية والضريبية التي تضعها كشروط لأجل دمجها في ذلك الاقتصاد العالمي. وقد ساهمت المديونية في امتصاص المداخيل المالية من جمل صادرات الدول المغاربية، وهذا ما انعكس على الوضعية الاقتصادية الاجتماعية لهذه الدول، ومن أبرز المظاهر السلبية نجد: ارتفاع نسبة البطالة، كما فرضت على الدول المغاربية تبعية مالية دائمة للدول والمؤسسات الدائنة.

وقد حاولت الدول المغاربية تقليص تدخل الدول في الحياة الاقتصادية باعتماد على نماذج جديدة وإصلاحات في منظومتها الاقتصادية، تتبنى في ذلك استقلالية المؤسسات والانفتاح على العالم الخارجي والدخول في اقتصاديات السوق مثل الجزائر[2].

- قصور البنية التحتية المشتركة: أن للبنية التحتية الأساسية المشتركة بين الدول الراغبة في التكامل لها أهمية حاسمة في دفع مسيرتها بوصفها كمثل الشروط المادية والتقنية والاجتماعية له وللعلاقات الاقتصادية البينية بصفة عامة، ويأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والمعلومات وحتى إن كانت حالت هذه الوسائل كافية ومرضية في إطار الدولة الواحدة إلا أنها قد لا تكون مناسبة ومهيأة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الاقتصادي خصوصا بين الدول المتجاورة، وتبدو حالة البنية الأساسية المشتركة للدول النامية في وضع مزري وتكاد تكون منعدمة، بسبب النمط الاستعماري التبعي لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية

---

[1] المديونية الخارجية في الجزائر، أنظر على الرابط التالي:
http://www.welmail.el-hourria.com/index.php/ecomomic/item/22141-374-14.html
تم تصفح الموقع في 2015/5/2 .

[2] شريط عابد، المرجع السابق، ص. 286.

والارتباط المتاح من هذه البنية وخصوصا وسائل النقل والاتصال ومراكز إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الصناعية التي تعد المستورد والمستهلك الأول لهذه المواد[1].

أما باقي أجزاء الدول فلا تتوفر لها سبل المواصلات المناسبة التي تربط فيما بينها، وتسهل عملية الإنتاج والتسويق وقيام الصناعات الكبرى ناهيك عن عدم توفر وسائل المواصلات والاتصالات المشتركة بين الدول النامية على الرغم من الاتصال البري والقرب المكاني والجغرافي، مما يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص والتكامل الإنتاجي بين هذه الدول ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بينهما، واتساع ما يعرف بالمسافات الاقتصادية مع قصر المسافة الجغرافية.

وعندما نسقط على دول المغرب العربي يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة من أبرز التحديات والعراقيل الرئيسية التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لدول المغرب العربي كما نلاحظ أن هنالك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل، إضافة إلى ذلك أن البني التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية أما على مستوى المغرب العربي فتكاد تكون منعدمة، ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة: الجزائر، المغرب، تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض البحر المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانات وخاصة مشاكل التمويل، ولتجاوز هذه العقبة يتطلب العمل على تطوير شبكات البنية التحتية الداخلية في كل دولة[2].

[1] رقية بالقاسمي، المرجع السابق، ص.117.

[2] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص. 118.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي الثقافي للتهديدات الأمنية المغاربية.

من بين أهم عوائق التكامل الإقليمي في المغرب العربي نجد التهديدات الاجتماعية التي تعتبر من الأخطار التي تهدد أمن واطمئنان الفرد والجماعة، إضافة إلى أن أمن الفرد المغاربي ينصرف إلى حماية ثقافته العربية الإسلامية، والإبقاء على الإحساس بتمييزه عن الآخر، وتوفير الظروف والإمكانيات التي تكلف له تعليما راقيا، وعيشا هنيئا. وفيما يلي نذكر التهديدات الآتية:

1 تهديد الهجرة السرية:

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية عرفتها وتعرفها لأسباب مختلفة كل الشعوب، وللهجرة دور أساسي في تعارف الشعوب واندماج ثقافاتها وتقوية أواصرها، وتشكل معلما من معالم الحضارة الإنسانية، مما يقتضي معالجة قضاياها برؤية شمولية تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية والأمنية الظرفية.

وتعرف الهجرة السرية أو الغير الشرعية بأنها: انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعرف عليه دوليا[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من الهجرة الداخلية والخارجية. الأولى تنتج بفعل الفقر والتهميش والتوزيع غير العادل للثروات داخل الدولة الواحدة مما يؤدي إلى ظهور حركات الهجرة الداخلية وما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبرى كالجريمة، الفساد الأخلاقي، المخدرات، إلخ من النتائج السلبية التي تشكل تهديدا للأمن الوطني.

أما الهجرة الخارجية فتجد الإشارة إليها في اتجاهين هما من وإلى، أي الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها (المستقبلة)، فتكمن الأولى في الهجرة من الجنوب إلى الشمال إن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة خاصة تعد من مسلمات الهجرة الشبابية المغاربية إلى شمال المتوسط، ينظر الاتحاد الأوربي

[1] رشيد خشانة، " تقرير سباق التسلح في المغرب العربي"، انظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/624EDFOF.54.htm
تم تصفح الموقع في: 2015/05/02.

إلى هذه الهجرة على أنها تهدد الأمن الأوروبي، ويتناسب بذلك اليد العاملة التي توفرها هذه الفئة من المهاجرين حيث أنها تقوم بأعمال خطيرة بأبخس الأجور يرفض الكثير من شباب الاتحاد الأوروبي القيام بها إضافة إلى هجرة الأدمغة التي لم تجد فرصتها في بلدها حيث تحظى بالاهتمام الأوروبي على غرار الدول الوافدة منها، وتشكل فارق لديها من حيث الإضافة والحضارة الفكرية والعملية بالنسبة لدولتها الأم.

أما الثانية فيقصد بها الهجرة السرية من الدول الإفريقية التي تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا، حيث تعتبر المنطقة المغاربية المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والاسبانية لهذا المشكل خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة لمنظمة[1].

2 الجريمة المنظمة والمخدرات:

جاء في تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للجريمة المنظمة على أنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى[2]. حيث تعرف الجريمة المنظمة انتشارا في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال، التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، على كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية بدول المغرب العربي خاصة وأن هنالك تداخل وتلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية. تعد المتاجرة بالمخدرات أيضا من التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار

[1] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص.5.

[2] محمد غربي، " الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية "، (الملتقى الدولي في الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008)، ص. 275.

البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي، كما أن بعض موانئ ومطارات وحدود هذه الدول منفذا لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا[1].

3 التبعية للثقافة الغربية:

لقد ساهمت في تحقيق هذه التبعية العديد من القضايا أهمها:

. عدم تجانس الصفوة المثقفة مع سياقها الاجتماعي، فتكون متباينة مع مجتمعها اقتصاديا وثقافيا، ومن ثم تتولد لديها اهتمامات ومشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع، ومن الطبيعي أن يتعمق ذلك إذا كانت هذه الصفوة غريبة التدريب والتأهيل[2].

. يتعرض أفراد الصفوة المغاربية إلى درجة محدودة متاحة لهم في مجال حرية التعبير والامتيازات المادية والمعنوية، بالمقابل نجد أن كثيرا من المجتمعات الغربية تمنحهم هذه الامتيازات إذ عملوا لدى مؤسساتها، الأمر الذي يجعل هذه الصفوة مرتبطة بتوجهات المجتمعات الغربية بغض النظر عن علاقة هذه التوجهات بمصالح مجتمعاتهم.

. وسائل الاتصال التي ساهمت وبشكل كبير في تعريف الثقافة الغربية لشباب المغرب العربي الذي تأثر بنمط عيش الآخر، والذي يرى فيه التطور المنشود لأي حياة كريمة، ويعد تسهيل الحصول على القنوات الغربية غير المشفرة من بين الوسائل التي تتبعها الدول الغربية لنقل ثقافتها بل لتقبلها وتبنيها.

4 تأثير العمالة الأجنبية:

لقد تعرضه ثقافة الدول المغاربية على عدة مراحل لمحاولات محوها من طرف الاستعمار الأوربي، وقد شكلت هذه الجهود خطرا مباشرا لكنها باءت بالفشل بعد المقاومة التي لقتها من طرف الشعوب، وما تمثله العمالة الأجنبية من خطر غير مباشرة، وتدريجيا تظهر سلبياته بعد مرور زمن على وجودها في المغرب

[1] أمحند برقوق، المرجع السابق، ص. 6.

[2] محمد الميلي، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ([د.د.ن]: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996)، ص. 118.

العربي، لكن الملاحظ أن العمالة الآسيوية تحتل النسبة الأكثر من مثيلتها الأوروبية، وهذه راجع لكونها تؤدي عملها بنوعية، وسوف يكون لها تأثيرها على المدى البعيد[1].

كما أن العمالة المحلية التي تعمل بالخارج وخاصة بأوروبا لها تأثيرها هي الأخرى، حيث نلاحظ أن المغتربين يستعملون مفردات أوروبية كبديل لمفردات اللغة العربية في مختلف المجالات، وبما أن اللغة المعتمدة في جميع القطاعات هي اللغة الفرنسية فنلاحظ استعمالها أيضا من طرف السكان المحليين، حيث أفسح لها المجال كلغة عملية تستخدم في التفاعل والتخطي اليومي، وهكذا تم تدوين اللغة العربية في هجين لغوي تدريجيا[2].

5 الإرهاب الدولي :

استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات و هي موجودة في دول الجوار و من أهم هذه التيارات ما يلي :

–تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح و وصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية، وازداد هذا التنظيم قوة بتدعمه بـ 600 إرهابي فروا من افغنستان بعد اشتداد الضربات و الضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية و تمكن التنظيم من تجنيدهم .

[1] صفية نزاري، المرجع السابق، ص. 73.

[2] المرجع نفسه.

-حركة التوحيد و الجهاد : و هو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة ، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر و يحاول فرض منطقه في المنطقة[1].

-تنظيم الجماعة السلفية للجهاد : و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد.

-أنصار الشريعة و مقرها الأساسي تونس و تفرعاتها ليبيا و في شمال مالي، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهمها اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر في جانفي 2013، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل[2]، إضافة إلى هجوم متحف باردو في تونس في مارس 2015 وقد خلف الهجوم 22 قتيلا و45 جريحا وتم احتجاز حوالي 200 سائح. من التنظيمات الأخرى الأقل تطرفا و لكنها مارست سلوكات غير منتظرة تنظيم أنصار الدين تحت زعامة "إياد آغ" و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق.

هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفا إلا أنه يساهم في تسريع للحل العسكري، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قادته و تمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه و بين تيارات أخرى من بينها حركة الازواد، فجاء الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية و شرع في مهاجمة المدن الداخلية و هي خط أحمر خاصة و أن القرار 2085 الصادر عن الأمم المتحدة حدد آجال زمنية للتدخل العسكري و كان بالإمكان تأخيره على الأقل إلى غاية نهاية سنة 2013. يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية، شمال مالي، الحدود المالية النيجيرية شمال تشاد، يمكن إبداء ملاحظة أساسية بان هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي، هذا و قد ظهرت في سياق تعامل الدول مع الحركات الإرهابية نظريتين أو إستراتيجيتين للتعامل مع هذه التنظيمات المتطرفة، نظرية أو إستراتيجية القوة الصلبة و التي تعتمد أساسا على الحل الأمني و التدخل المباشر للقضاء عليها و لم تتمكن هذه

[1] محمد السنوسي العمراوي، " التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ، الرهانات –التحديات"،(مداخلة ضمن فعاليات كتاب المؤتمر المغاربي الدولي،المنظم في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2013).

[2] مريم براهيمي، " التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية" (مذكرة ماجيستير، قسم العلوم الساسية، جامعة بسكرة، 2012)، ص.44.

الإستراتيجية من وضع حد للتنظيمات الإرهابية و القضاء عليها بشكل نهائي، في حين التوجه أو النوع الثاني يسمى القوة الناعمة، فهو يزاوج بين الحل العسكري و الحلول السياسية و السلمية و يضع أهدافه الأساسية تقليل المنابع و الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب[1]، كما تعتمد على الأسلوب التفاوضي و قد اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية و هو يقوم على القوة العسكرية و على المساعدات الاقتصادية و على تدريب العناصر المحلية.

في هذا السياق أجرت مؤسسة راند RAND الأمريكية في جويلية 2008 كان عنوانها "كيف تنتهي الجماعات الإرهابية" تناولت المؤسسة 648 جماعة إرهابية نشطت مابين 1998 و2006 من بينه 244 جماعة إرهابية مازالت موجودة و 268 تخلت عن العنف و 136 انتهت واندمجت مع جماعات أخرى.

ويمكن القول أن سقوط الجماعات الإرهابية يكون من خلال أربعة وسائل هي:

1 – دور بارز للشرطة و المخابرات و القوات العسكرية .

2 – تمكن الجماعات الإرهابية من تحقيق أهدافها خاصة السياسية منها .

3 – اعتماد الجماعات الإرهابية سياسات غير عنيفة .

4 – موت أو توقيف القادة و الشخصيات المحورية في الجماعات .

من خلال إسقاط الأرقام المعلنة عن الوسائل تسجيل مايلي :

- ❖ متغير السياسات غير عنيفة كان هو المتغير الأكبر، حيث أن 268 جماعة إرهابية تبنت هذا الأسلوب نسبة زوالها كان 43% .
- ❖ متغير وفاة زعيم الجماعة كان السبب في زوال 40% من الجماعات الإرهابية .
- ❖ متغير قناعة الجماعات بتحقيق أهدافها جاء ثالثا بـ 10 % من التنظيمات زالت لهذه القناعة .

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسية الدولية، (تر: محمد توفيق البيجرحي)، (الرياض: العبيكان، 2007)، ص.20.

❖ المتغير العسكري جاء الأخير بنسبة 7 % [1].

إضافة إلى جل التحديات السالفة الذكر، نجد أيضا موجة التحولات الطارئة على مستوى أنظمتها التي جاءت على شكل ثورات سميت " بثورات الربيع العربي " الذي أطلق على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل من البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق "محمد البوعزيزي" نفسه، والتي أطيحت بحكم كل من الرؤساء السابقين " زين العابدين بن علي" "محمد حسني مبارك" في مصر والعقيد المرحوم " معمر القذافي" في ليبيا، وتنازل الرئيس الأسبق اليمني "علي عبد الله صالح" عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية.

وتعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة مجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بجانب عوامل خارجية كان لها الدور المحدود بحيث أدت إلى زعزعة بنية الدول التسلطية خاصة في المغرب العربي(تونس، ليبيا) وسقوط الأنظمة فيها.

-فتح مجال أمام استفحال ظاهرة الإرهاب واختراق الحدود.

-تأزم الأوضاع لتصل إلى حد غير متوقع كالثورة المسلحة في ليبيا، وارتفاع الخسائر البشرية والمادية.

-خلق الذعر وسط المنطقة حين فرض حظر التجول وتراجعت بعض أولويات الدول جراء الثورات، فمثلا في تونس تراجعت نسبة السياحة إلى أن هدأت الأوضاع تقريبا في الآونة الأخيرة في حين عاودت التعثر تقريبا بعد هجمات متحف باردو 2015 التي استهدفت سياح أجانب واستهدفت أمن واستقرار تونس وبالتالي خلق خلل امني في المنطقة المغاربية ككل.

إضافة إلى تمزق بنى الدول واختلال توازنها، كل هذا من شأنه أن يحدث خللا أمنيا في المغرب العربي[2].

---

[1] محمد السنوسي العمراني، المرجع السابق.

[2] ماجد أحمد الزاملي، "ثورات الربيع العربي/ الأسباب والنتائج" انظر على الرابط التالي:

تم تصفح الموقع في: 2015/05/05. http://www.m.ahewar.org/s/asp?aid=361363&r=0

المبحث الثاني: الآليات المغاربية في مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الجهود والإستراتيجيات المبذولة من طرف الدول المغاربية لتعزيز أمنها الإقليمي ومواجهة التحديات التي تعترض طريقها، وهذه الإستراتيجيات إما للدول المغاربية كل على حدى أو مجتمعة في إطار التعاون بين الدول المغاربية من حيث اتحاد المغرب العربي أو في إطار استراتيجيات مع الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الجهود الوطنية لتعزيز الأمن الإقليمي

تضمن المطلب الأول جهود الدول منفردة لتعزيز أمنها الإقليمي في المغرب العربي اتخذنا كمثال الجزائر.

تمثل منطقة المغرب العربي أهمية بالغة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية بالنظر إلى عدة معطيات جغرافية، جيوسياسية وأمنية نظرا لما تعاني منه دول المنطقة موفرا من تغيرات عديدة، وهذا راجع إلى موجة التغير العربي التي مست العديد من الدول (تونس، ليبيا، مصر، سوري...). هذا ما أدي إلى إنفلات الوضع الأمني في المنطقة، ضف إلى ذلك ضعف البنى الاقتصادية، وانتشار الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة، تشكل كل هذه العوامل طوقا من الأزمات على الجزائر، وتصبح بذلك المنطقة البطن الرخو للأمن القومي الجزائري، خاصة مع الانتقال من عولمة التهديدات إلى عولمة المخاطر، ألا تماثلية، وعبر الوطنية. فرضت هذه الديناميكية المعقدة على الجزائر تبني هندسة أمنية إقليمية جديدة، قائمة على التعاون والأمن المشترك بين دول المنطقة من خلال آليات عمل دبلوماسية عسكرية وتنموية، أحرزت بعض النقاط الإيجابية[1].

[1] وئام السيد عثمان "إدارة مخاطر الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، (الجزائر نموذج. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي المنظم في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2013)، ص. 25.

حيث تصدت الجزائر سواء للجريمة المنظمة أو للإرهاب الدولي باتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية الوطنية والدولية والتي أتت أكلها إلى حد ما، وهذا بالرغم من محدودية التعاون الدولي بحيث تم محاصرتها، في بداية مشوار محاربتها للجريمة المنظمة والإرهاب الدولي[1].

وبناءا عليه، فقد سعت الجزائر جاهدة لإبراز دورها الإقليمي من خلال مواجهة الإرهاب في المحيط الجواري لها والمباشر من أجل التقليل من حدة الظاهرة، والعمل على تقويض أركانها، والتقليل من آثارها فضلا عن خبرة الجزائر في مواجهة الإرهاب من خلال وضع تصوراتها الإقليمية والعالمية الرامية لتحكم في الظاهرة أكثر، والقائمة على العمل على تجفيف منابع الإرهاب وتقويض أركانه[2]، هذا وقد عمدت الجزائر إلى تعزيز المن الإقليمي المغاربي من خلال عقد علاقات اقتصادية وثقافية مع البلدان المغاربية حيث على الصعيد الاقتصادي وقعت الجزائر اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري عديدة مع الدول المغاربية ضمن علاقاتها الثنائية.

أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي فإن الجزائر مرتبطة أيضا باتفاقية دولية أو معاهدات ثنائية بين الدول المغاربية، ومن هنا يمكن أن نستشف دور الجزائر الإقليمي في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وفي نفس السياق، أي تحقيق الأمن الإقليمي المغاربي استمرت الجزائر إلى يومنا هذا في دعم الشعب الصحراوي الشقيق على جميع الأصعدة سواء تعلق الأمر بالجانب المادي كتقديم المساعدات الغذائية والصحية أو تقديم الدعم المعنوي، كذلك انضمام المجموعة 5 + 5 ماهو إلا تكريسا لدورها الإقليمي في

[1] عبد الحق مرسلي، "الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي. حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منظمة الساحل الإفريقي، المنظم في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2013. ص. 27.

[2] إدريس عطية، "دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي"، (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي، حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، المنظم في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2013)، ص. 28.

مجال التنمية اقتصادية والعلمية، ومجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتعزيز التعاون بين دول المغرب العربي[1].

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية لتعزيز الأمن الإقليمي و مواجهة التحديات الأمنية

المطلب الثاني في هذا الفصل سنوضح فيه استراتيجيات الدول المغاربية في تعزيز أمنها من خلال مواجهة التحديات الأمنية.وذلك في إطار الإتحاد المغاربي والشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

1-إتحاد المغرب العربي

عرف إقليم المغرب العربي متغيرات جديدة وأسئلة جديدة، تتطلب تشخيصا معمقا للتحديات، إذا يواجه مجموعة من التحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية تدعو إلى تجنب المأزق و الأزمات المعطلة لمشاريعه في الإصلاح و التنمية.وفي محاولتنا معرفة أهم التحديات التي تواجه الدول المغاربية و جدنا أنها تتركز على الخصوص في: البطالة، الفقر، و الهجرة، و الإرهاب، و ضعف الأداء الاقتصادي، و محدودية التنمية الإنسانية المستدامة، و كذلك إشكاليات الصحراء الغربية أمام هذه التحديات المتجددة و المعقدة، كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الإتحاد المغاربي و مؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهدد أمن و استقرار المنطقة، كان تأسيس الإتحاد المغاربي في العام 1989 لحظة مهمة على طريق استيعاب التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية، و كان في إمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة، الموزعة بين الأمن و التنمية و الديمقراطية، هكذا يبدو جليا اليوم إنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، في كافة

[1] خالدي عبد الكامل "دور الجزائر الإقليمية ومرتكزاته". (مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي، دور الجزائر الإقليمي: الأبعاد والمحددات، المنظم في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي و الاندماج المغاربي[1].

فرغم هذه المؤسسات و الأجهزة و الأهداف المسطرة و القمم المنعقدة فإن دول المغرب العربي لم تصل إلى تحقيق ما كانت تصبو إليه، فهي لم تستطيع حتى وضع خطوط أولية عملية لبعث الحيوية في مؤسسات الإتحاد التي عرفت الجمود على مستوى و وظائفها.

فعلى مستوى مكافحة الإرهاب مثلا، لم تتمكن الدول المغربي من وضع خطط مشتركة للحد من مخاطر هذه الظاهرة، بالرغم من تعرضها مشتركة لأعمال تخريبية مناطق تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ففي حين غرفت الجماعات الإسلامية تكاملا و انسجاما في أهدافها في المغرب العربي، بقيت الدول المعرضة لخطر الإرهاب عاجزة على التعاون و التنسيق الأمني فيما بينها، و لجأت للبحث عن البدائل، الممثلة في الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى على المستوى الاقتصادي، الذي حظي باهتمام كبير على مستوى القمم المنعقدة، و اعتبر أساسا لتفعيل التكامل، المشهد الإجمالي لواقع اقتصاديات هذه الدول في المنطقة بعيد تمام البعد عن كونه مرضيا، حيث يعتمد اقتصاد الجزائر و ليبيا على صادرات الغاز و النفط، كما يعتمد اقتصاد المغرب إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي و التحويلات النقدية من المغتربين، بينما تعتمد تونس على الطلب من قبل المستهلك الأوروبي و على السياحة، ولا شك إن عدم تجانس التشريعات الاقتصادية يحد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، و يفقدها في المتوسط2,5% من الناتج الإجمالي بسبب إغلاق الحدود الجزائرية المغربية و ضعف التجارة البينية [2].فالعلاقات البينية بقيت ضعيفة في مجال التبادل التجاري و الاقتصادي بحيث لم تتجاوز

---

[1] عبد الله التركماني،" تحديات مغاربية،" الحوار المتمدن، عدد 2500، (2008)، المحور، اليسار، الديمقراطية في المغرب العربي، انظر على الرابط التالي: http://www.ahewer .Org/delat/ show. Art.asp ? and 156785 article. تم تصفح الموقع في: 2015/05/02.

[2] عبد الله التركماني، المرجع نفسه.

1,5% مثلما كانت عليه العام 1985 من مجموع صادرات كل من تونس و الجزائر و المغرب، وعلى 1,2% من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الإتحاد[1]. وعليه فإن حجم المبادلات البينية رغم التحسن النسبي يبقى ضعيفا جدا و دون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي حيث تتجاوز 50% و يمكن القول، إن العلاقات الاقتصادية و التجارية بين أقطار إتحاد المغرب الغربي لم ترق إلى أدنى التنظيمات في سبيل التكامل و الوحدة الإقتصادية و لم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي[2].

2-الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

بدأ الحديث عن علاقات تعاون و شراكة و تنسيق بين الدول المغاربية و الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق التحولات الدولية، التي عرفت بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب و قوة مهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة، و تزايد اهتمام هذه الأخيرة بزيادة نفوذها في المناطق والأقاليم الإستراتيجية،وسعت الدول المغاربية هي الأخرى للاستفادة من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي، لتحقيق بعض المكاسب من خلال الدخول في علاقات تعاون و شراكة، و وضع استراتيجيات مشتركة للحد من حجم التهديدات التي تواجه المنطقة إضافة إلى تعزيز الأمن الإقليمي فيها.

أولا: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية-الأمريكية "مبادرة ايزنسات".

[1] أحمد مالكي، "ديناميكية الاندماج الجهوي و التعاون الغذائي في إطار إتحاد المغرب العربي 1989-1996"، مجلة الشؤون العربية، عدد191، (1997)، ص. 191.

[2] عبد العزيز شرابي،" فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 10 ، (1998)، ص. 35.

و قد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ ستة 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة سميت هذه المبادرة بـ" **مبادرة ايزنستات** "[1]، تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول شمال إفريقيا الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب)، باستثناء ليبيا، يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة و التبادل التجاري و الاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي وذلك بغية الوصول إلى جعل بلدان المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية، و في المقابل دول المغرب العربي مطالبة لتحقيق هذا الهدف بان توحد ميكانيزماتها الاقتصادية[2]. و تسوي خلافاتها مع جيرانها، و تتخذ الخوصصة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة كما تؤكد على الاستقرار في المنطقة.

و ترتكز مبادرة ايزنستات على أربعة محاور أساسية، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين و الولايات المتحدة الأمريكية بلدان منطقة المغرب العربي، و تتمثل في الأتي:

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.

2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز، عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقة في المنطقة.

3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة و الاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.

4- تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة و المتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي و خلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية وقد تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001 عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول

[1] وليام زرتمان، " الولايات المتحدة الأمريكية، المصالح و الآفاق "، مجلة استقالية و استشفاف،2001 ، ص ص.33،38.

[2] سعيد اللاوندي، " الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة "،(القاهرة: النهضة للطباعة و النشر، 2003)، ص ص. 75،76.

المغرب العربي الثلاثة تونس، المغرب، الجزائر، وذلك عن طريق ما يسمى بالبرنامج الأمريكي_لشمال إفريقيا حيث اشتمل في البداية على تمويل نقدي مقدر بـ 4 مليار دولار أمريكي نصفها للجزائر أي 2 مليار دولار و 1 مليار أمريكي لكل من تونس و المغرب وذلك لتدعيم الشراكة المغاربية.

وللوقوف على أهم المجالات الخاصة بالشراكة الأمريكية المغاربية فيمكن الإشارة للعلاقات الاقتصادية في كل من تونس،المغرب،الجزائر،وسنأخذ على سبيل المثال العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الجزائرية.

العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الجزائرية:

نسجت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي و الجزائري منذ الاستقلال، و خاصة في مجال الطاقة و المحروقات، و تدعمت مع مبادرة إيزنستات لتشمل ميادين أخرى، حيث عرفت هذه العلاقة 30 عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية، و هناك استثمارات كبيرة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية بغرض تحسين الظروف و التقليص من البطالة و توفير الاستثمارات، كل هذا من أجل تحقيق تنمية مستدامة[1].

ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن دول المغرب العربي قد دخلت في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن ترتقي و تطور بتفعيل عجلة الاقتصاد.

وانطلاقا من مبادرة ايزنستات فان دول المغرب العربي تسعى للاستفادة من نتائج هذه المبادرة، حتى ستصل إلى ما تطمح إليه في الجانب الاقتصادي، أو على مستوى تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

كما نجد – بالإضافة لمبادرة إيزنستات– أن الدول المغاربية دخلت في مرحلة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التنسيق و العمل المشترك في إطار **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الذي روج

[1] محمد الأمين لعجال أعجال، " إستراتيجية الإتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي"،(مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006–2007)، ص.241–245.

له الساسة الأمريكيون سنة 2003 بدءا من الرئيس جورج بوش و نائبه ديك تشني مرورا بوزير الخارجية كولين باول، و كبار المسئولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، هذا المشروع

الذي يشمل المنطقة الممتدة جغرافيا من موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا مرورا بإسرائيل و تركيا و إيران وبالتالي منطقة المغرب العربي[1] ، وطرح في قمة الثمان الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004.

ويطلق عليه اسم المعالجة بتضمين بعض المحاور للإصلاح، و هي تتمثل في[2]:

المحور الأول: تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح و يأتي من خلال التأكيد على أهمية الديمقراطية والحرية و الانتخابات الحرة.

المحور الثاني: بناء مجتمع معرفي و يطرح التدني الكبير للمستوى المعرفي، و الإنتاج العلمي و المكتبي في المنطقة، مما يتطلب البحث عن إصلاح التعليم من حيث تقنياته و برامجه.

المحور الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية و ذلك بالاعتماد على نظم الخوصصة، و توسيع الاستثمار ومكافحة الفساد، و رفع دعم الدولة و إعادة تهيئة الاقتصاد من خلال برنامج البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالية لمنطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المغاربية التي هي موضوع دراستنا.

المحور الرابع: الإعلام الحر و المستقل حيث يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات الضعف في هذا الجانب لدى دول و شعوب المنطقة.

---

[1] محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية"، في: نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1997)، ص. 205.

[2] محمد الجوهري حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير،(القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، 2005)، ص. 136.

المحور الخامس: المجتمع المدني من خلال الدعوة إلى عمل منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية و الربط بين الديمقراطية و حقوق الإنسان. و العمل على إيجاد حلول لمختلف النزاعات بطريقة سلمية و محاولة إرساء الأمن في المنطقة.

وفي نفس هذا السياق أيضًا قدم كولين باول وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوسطية، فإلى جانب القضايا الاقتصادية ، ذكر باول أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء و الشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والتي تتضمن ما يلي:

- مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.
- دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.
- برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.
- التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسئولين المنتخبين.
- التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية.

ورغم أن المبادرة تعرضت لقضية الإصلاح التعليمي، فإنها أشارت فقط لبرامج لتعلم القراءة والكتابة وتحسين سبل اكتساب المعرفة ومنح دراسية للبكالوريوس في الولايات المتحدة، أما هدف تغيير نظم ومناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية فقد ورد غالبًا في تقارير كشف النقاب عنها، والغرض من وراء ضغوط وإغراءات إدارة بوش وراء ذلك متعدد من أهم جوانبه العمل على إنهاء الكراهية والتعصب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عمومًا باعتبار أن هذه النظم والسياسات كما تزعم إدارة بوش هي المسئولة عن تفريخ الإرهابيين وتشكيل وعيهم ثم ذكر بوش في خطب أخرى له أنه مصمم على تقديم الدعم لأنصار

الإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية، وامتدح بعض النظم العربية التي أدخلت بعض الإصلاحات الديمقراطية وخص مصر بالتحديد عندما ذكر أنه آن الأوان لكي تقود مصر جهود الديمقراطية بعد أن قادت جهود ما سماه السلام من قبل[1].

فمشروع الشرق الأوسط الكبير جاء وفق منظور شامل، يرتكز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والأمنية وقضايا الإصلاح السياسي، و هذا ما صرح به جورج بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد حيث قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط و أن تحل محلها حالة عدم الحرب إن هذا لن يستمر لكننا نريد السلام الحقيقي إنني أتحدث عن الأمن و العلاقات الاقتصادية و التجارية والتبادل الثقافي"، و بالتالي فهذا المشروع يعزز مبادرة ايزنستات ما يعني خدمة مصالح الدول المغاربية.

غير أن القراءات النقدية لهذا المشروع و المبادرات الأخرى، تبين أن أهدافه تخدم الطرف الأمريكي أكثر من الدول و الأطراف الأخرى، فمبادرة ايزنستات جاءت كرد فعل فقط على مسار برشلونة و حتى تثبت الولايات المتحدة الأمريكية مكانها في المغرب العربي اقترحت هذه المبادرة و لمنع هيمنة الدول الأوروبية على إقليم المغرب العربي و لإثبات و جودها، واستغلال كل ما تملكه المنطقة من خيرات.

فمعظم النظم العربية بما فيها الدول المغاربية، قبلت الدخول في المشروع شرق الأوسطي عندما كان يقتصر على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، بل وتسابقت على المشاركة فيه، لكن عندما توالت تصريحات وأفكار إدارة بوش الابن عن أن الشرق الأوسط الكبير هدفه الرئيسي إدخال الشرق الأوسط في دائرة الدمقرطة العالمية، بعد إصرار بوش الابن و تصميمه على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي

[1] أحمد ثابت، "الشرق الأوسط الكبير"، انظر على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml تم تصفح الموقع في 2015/05/02

والسياسي ولو كان ذلك بالقوة، ولو أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الموالية التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة لمثل هذه القضايا وتقديم مصلحتها الاقتصادية معها[1].

و من هنا عبرت هذه النظم عن غضبها واستيائها من التصميم الأمريكي، وذكرت أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج.

إذا يبدو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يختلف في جوهره عن باقي المبادرات الأخرى، الأمريكية كانت أو الأوروبية، من حيث طبيعة أهدافه، و الفوائد المرجوة منه،فالو،م،أ تهدف من وراءه إلى تفتيت الروابط الثقافية و الحضارية بين الدول العربية و المغاربية و جعل المصلحة هي الرابط بين هذه الدول. ومنع قيام أي تكتل إقليمي يكون ضد مصالح و.م.أ [(2)]،ما جعل هذه المبادرات تفشل في تحقيق مصالح الدول المغاربية ،لأنها جاءت لتحقيق أهداف خاصة بالدولة المهيمنة.

ويمكن القول أن الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديدات التي تعاني منها دول المغرب العربي سواء عبر مبادرة ايزنستات أو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية فان الدول المغاربية لم تحقق شيئا من هذه المبادرات ساعدها على مواجهة التهديدات أو القضاء عليها فهي غيرت الشريك الأوروبي(الشراكة الاورومتوسطية) بالأمريكي ضنا منها أن هذا سيحقق أهدافها، لكنها لم تدرك أن أمريكا تعاملت معها لتحقيق أهداف قومية، يمكن إيجاز أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي في الأسباب التالية:

الأسباب السياسية:

- زحزحة النفوذ الفرنسي عن موقعه و إضعاف تأثيره في تلك البلدان مثلما عليه الحال في سوريا و لبنان.

[1] أحمد ثابت، المرجع السابق.

[2] بن دايخة إبراهيم، "أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009)، ص. 126.

- تقويض أية محاولة قد يجدها الدب الروسي مناسبة لإحياء رغبته في استعادة دوره في المنطقة.
- فرض الهيمنة على هذه الدول و احتوائها لخدمة أهداف قد تبدو قريبة.

الأسباب و الدوافع الأمنية و العسكرية:

- هاجس تنظيم القاعدة الذي يشغل البال الأمريكي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر دفعها للتقرب من هذه المنطقة.

لان الجماعة السلفية الجهادية تنشط في المغرب العربي و هي في منظومتها الفكرية و طريقة أدائها ليست بعيدة عن آليات تنظيم القاعدة و لذا فان متابعتها عن قرب ووأدها إقليميا قبل أن تتشعب قد يكون من أولوية الولايات المتحدة الأمريكية كذلك الحديث عن تمركز القاعدة بمنطقة الصحراء الكبرى واستعدادها للانطلاق منها لتنفيذ عملية تستهدف المصالح الأوروبية و خاصة الأمريكية، فهي لا تهدف للقضاء على الإرهاب لأجل المغرب العربي بل من اجل توفير الأمن لها و لا يهم أن يبقى الإرهاب في المنطقة إذا لم ينتشر إلى مناطق أخرى ،هذه المخاوف التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا للقيام بمناورات أطلسية مشتركة مع قوات تسعة بلدان مغاربية افريقية للتدريب على مكافحة الجماعات الإرهابية ضف إلى ذلك الحاجة الملحة إلى تواجد أمريكي قوي في المنطقة يراقب عن كثب تطورات الأوضاع وربما يأتي الحديث عن قواعد عسكرية أمريكية في موريتانيا فمن هذا التنسيق الأمني أضف إلى ذلك تلك التقارير الأمريكية التي تشير إلى تدفق الشباب من منطقة المغرب العربي إلى العراق للمشاركة في المعارك ضد القوات العسكرية الأمريكية و ما يسببه ذلك من تزايد معدل القلق الأمريكي من المنطقة،ولا يخفى بطبيعة الحال الدوافع الاقتصادية وراء هذه العلاقات لاستغلال الثروات الموجودة في المنطقة[1].

[1] عصام زيدان،"ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي" ؟، أنظر على الرابط التالي: http://www.almorni.com/index.php تم تصفح الموقع في 2015/05/02.

هذه الدوافع الخفية و غيرها هي وراء العلاقات الأمريكية المغاربية، و التي أدت إلى فشل كل الاستراتيجيات التي كانت ترى فيها دول المغرب العربي الحل لمشاكلها بعد أن وجدت شريك أخر غير الشريك الأوروبي.

ونستنتج من خلال كل ما سبق أن الدول المغاربية لم تنجح في تحقيق أهدافها ووضع حلول لمشاكلها ومواجهة المخاطر التي تهددها سواء مع الشراكة الأوروبية أو الأمريكية وذلك لان كل طرف دفعته المصلحة الخاصة فقط للتعامل مع هذه الدول، ما جعل المغرب العربي يصبح ساحة لصراع القوى الكبرى، و أولوية ضمن السياسة الخارجية لهذه الدول، و ليس شريكا استراتيجيا، و هذا ما أثر سلبا على مكاسب الدول المغاربية من هذه العلاقة.

و ارتأينا أن نبين كيف أن الدول المغاربية لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها و كذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل البعاد، خاصة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضع استراتجيات لحل و تجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها هذه الدول، ولعل من أهم المعوقات التي شكلت عقبة في طريق اتحاد المغرب العربي منذ انطلاقته والتي تحد من نشاطاته وتقلل من أدائه هي[1]:

1. انعدام الإرادة السياسية لدى القادة المغاربيين الذين تعاقبوا على السلطة.
2. ضعف الوعي لدى الساسة المغاربيين ولدى الطبقة السياسية الموالية للأنظمة والمعارضة لها.
3. غياب الإحساس لدى القادة بوحدة المصير وترابط المصالح بين البلدان المغاربية وعدم الاكتراث بزيادة ثقل الإتحاد المغاربي وتقوية نفوذه وتعزيز تنافسيته الاقتصادية على المستوى العالمي.

[1] محمد الأمين ولد كتاب، " معوقات المسيرة المغاربية وبعض سبل مواجهتها"، انظر على الرابط التالي:

http://www.saharamedias.net/m/%d9%85%d8%b9%d9%88%d9%82%d8%a7%d8%AA-%87%-a22025.html تصفح الموقع في: 2015/05/05.تم

4. تداعيات معضلة الصحراء الغربية التي تمثل بؤرة توتر وعامل تفرقة وعداء بين عضوين مهمين من أعضاء الإتحاد وهما (الجزائر و المغرب) ولم يستطع هذان العضوان أن يتوصلا إلى صيغة اتفاق رغم المحاولات المبذولة مغاربيا وعربيا ودوليا، وقد انجر عن هدا النزاع نتائج كانت سلبية على آداء المؤسسات المغاربية، ومن اهم النتائج غلق الحدود بين الجزائر والمغرب وفرض التأشيرات بين موريتانيا والمغرب، وصعوبة تنقل البضائع والمواطنين مما أضعف التجارة البينية المغاربية.

5. ضعف الديمقراطية في جل الأقطار المغاربية وما يصاحب ذلك من نزوع الحكام إلى الاستبداد والإنفراد بالحكم وإقصاء النخب المثقفة عن مراكز صنع القرار ودوائر التفكير في صياغة المستقبل، كذلك انعدام الوعي لدى الساسة بأهمية التفكير الإستشرافي والتخطيط الإستراتيجي.

6. العشائرية والقبيلة والجهوية والانتماء إلى الأصولية المتشددة، كذلك الهويات الضيقة القائمة على الإثنوية والعرقية المتمثلة في الحركات العنصرية المشبوهة المدعومة من بعض الأوساط المعادية تاريخيا للحضارة الإسلامية والثقافة العربية[1].

[1] محمد الأمين ولد كتاب، المرجع نفسه.